أغلبيتهم كانوا اقرب لعبارة ماركس فهم مستغلون طبقيا، غير ان رابطهم الجماعي التضامني غير واضح ومعظمهم غير مؤطرين في نقابات عمالية، والذين ينحازون لفتح (اليمين) اكثر من الذين ينحازون لليسار...

وحسب الدكتور سمارة، في اواسط السبعينات، كانت نسبة العمال الفلسطينيين في قطاع البناء الوطني ٢٢٪ وفي قطاع البناء الاسرائيلي ٥٦٪ بما يعنيه ذلك من عدم استقرار وعدم تمركز، اما الصناعة الفلسطينية فهي ابعد ما تكون عن التمركز، فاكثر من ٩٠٪ من الصناعات مجرد ورش صغيرة تضم بين ١ – ٩ عمال، اي انها اقرب لملكيات عائلية، ونحو ١٢ مصنعا فيها بين ٥٠ – ١٠٠ عامل فاكثر، فالقطاع الصناعي كما الاقتصاد الوطني عموما محجوز على تطوره نتيجة سياسة مبرمجة للاحتلال بل هومنهوب ومستباح وممحوط واقرب لتعاقدات من الباطن مع السوق الاسرائيلية)[٣٧٠] والامر ذاته يقال عن عمال الزراعة وعمال الخدمات، فالمزارع الراسمالية محدودة جداً، اما قطاع الخدمات، فاهم وحداته المستشفيات والجامعات والمدارس والبلديات وشركات الكهرباء والماء حيث أغلبية العاملين ينتمون للبرجوازية الصغيرة، دون ان ننسى ان ٣١٪ من قوة العمل الفلسطينية، حتى اللحظة، انما تعمل في مشروعات عائلية دون اجر وعليه فانخفاض تطور قوى الانتاج (قاعدة اقتصادية وقوة عمل) مارس تاثيراته على التكوينات الطبقية والتعبيرات السياسية اليسارية سيما انها تخوض نضالا تحرريا اولا ثم نضالا طبقيا ثانيا، رغم التداخلات، وعدم رسوخ الرؤية اليسارية وتغليب السياسي وفقر النظري كان لها اسقاطات ايضا.

وبالنسبة للطبقة الفلاحية الفلسطينية، فمن المجازفة القول انها طبقة، فهي بعد ان استولى المشروع الصهيوني على وسيلة انتاجها الاساسية (الارض) سواء عام ٤٨ او الزحف الاستيطاني الاستعماري بعد عام ٦٧، ضاق اساسها المادي وضاق اساسها الاجتماعي، وراح الفلسطينيون، لمواجهة حياة التشرد واللجوء، يقبلون على التعليم، الذي اصبح اهم منصة انطلاق للحصول على وظيفة ومصدر دخل ثابت سواء في المناطق الفلسطينية او الاردن او الخليج...

وبالتالي لم يعد الفلاح يعيد انتاج نفسه من خلال ابنائه واحفاده بل تحول هؤلاء لعمال مياومة ومتعلمين وموظفين، وهذه العملية تصاعدت بعد احتلال ٦٧.

وعليه، فما تبقى من فلاحين من اصحاب الملكيات الصغيرة الذين يعتمدون على استثماراتهم

---

٣٧٠) ورقة قيادي في الوطن للمكتب السياسي للجبهة الشعبية ١٩٨٣